

Distr.: General  
23 August 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٣ (٢٠١٧) وهو ثالث تقرير أقدمه عن التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في البلد. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات ذات الصلة منذ تقريره السابق المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ (S/2016/720) ويتضمن توصيات بشأن مواصلة نظام الجزاءات، عملا بقرار المجلس ٢٣٤٣ (٢٠١٧) وتمشيا مع الفقرة ١٢ من قرار المجلس ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٢ - وتنفيذا لطلب مجلس الأمن الوارد أعلاه، أجرت إدارة الشؤون السياسية تقييما، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وخلال الفترة نفسها، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو بزيارة غينيا - بيساو في الفترة الممتدة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وشارك أمين اللجنة في الاجتماعات التي عقدها الرئيس مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

### ثانيا - الاستنتاجات الرئيسية

٣ - منذ تقريره السابق، ظل المأزق السياسي في غينيا - بيساو دون حل ولا يزال يحد من التقدم فيما يتعلق بتوطيد النظام الدستوري. وعلى الرغم من قيام الشركاء الدوليين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ببذل جهود كبيرة في مجال الوساطة والتيسير، لم تتوصل الجهات المعنية الوطنية حتى الآن إلى اتفاق على طريقة توافقية للمضي قدما. ولا يزال المأزق يثني الجهات المانحة الدولية عن تخصيص موارد مالية للبلد. وفي حين أن النظام الدستوري ليس مهددا بشكل مباشر حتى الآن؛ فإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل حل الأزمة السياسية في غينيا بيساو والأزمة المؤسسية المزمنة لا تزال تثير قلقا بالغا.



٤ - ولا تزال التوصيات المتعلقة بمواصلة جزاءات الأمم المتحدة الواردة في تقريره السابق سارية ووثيقة الصلة في ضوء الحالة السياسية المتدهورة في غينيا - بيساو. وتشمل هذه التوصيات: الإبقاء على نظام الجزاءات الحالي كي يعلم السكان كافة أن التدابير تنطبق على جميع المعطلين، أيا كان اتساؤهم السياسي أو المؤسسي وأن المجلس ما زال على استعداد لتعديل التدابير وقائمة المستهدفين بالجزاءات حسب الاقتضاء؛ وإنشاء فريق من الخبراء لدعم عمل لجنة الجزاءات؛ ووضع معايير واضحة لرفع الجزاءات؛ واستعراض الحالة فيما يتعلق بالأشخاص المستهدفين بالجزاءات لتحديد ما إذا كانت معايير الإدراج في القائمة لا تزال تنطبق عليهم.

٥ - وهناك توافق واسع في الآراء على أن الجزاءات قد أدت دورا إيجابيا وكانت بمثابة رادع لتدخل قوات الأمن والدفاع بشكل مباشر في الشؤون السياسية. غير أن بعض المحاورين المحليين يؤيدون فكرة إعادة النظر في الجزاءات المفروضة حاليا على الأفراد بسبب سلوكهم الجدير بالثناء منذ عام ٢٠١٢، وأنه ينبغي بدلا من ذلك تعيين المسؤولين عن المآزق السياسي الحالي للتدابير المستهدفة.

٦ - ولا يزال الجيش يحترم النظام الدستوري ويحافظ على دور محايد سياسيا. بيد أن خطر تدخل الجيش قد يزداد، على وجه الخصوص، إذا استمر المآزق السياسي؛ وإذا لم تنفذ إصلاحات القطاعات ذات الصلة، وأصبحت احتجاجات المدنيين تتسم بالعنف، وتدهور الوضع الأمني، و/أو إذا أدى وضع الميزانية إلى منع دفع الرواتب للجنود والمسؤولين.

### ثالثا - الجزاءات المفروضة في غينيا - بيساو

٧ - لم تطرأ أي تغييرات على نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) منذ صدور تقريره السابق. وما زال حظر السفر قائما وتتضمن قائمة لجنة الجزاءات أسماء ١١ فردا، كلهم أعضاء في "القيادة العسكرية" المسؤولة عن الانقلاب الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد أدرج مجلس الأمن في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ خمسة منهم (إبراهيم كامارا، وأنطونيو إنجاي، وإستيفان نا مينا، ودابا ناولنا، ومامادو توري) في قائمة الجزاءات، وقامت اللجنة لاحقا بإدراج الستة الباقين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ (سانها كلوسيه، وكرانها دانفا، وإديسا دجالو، وتشيبيا نا بيدون، وتشام نا مان، وجوليو نهاقي).

٨ - وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، ظل الأفراد الـ ١١ الخاضعون للجزاءات جزءا من القوات المسلحة في غينيا - بيساو وواصلوا القيام بالمهام نفسها. وأكدت سلطات غينيا - بيساو رسميا أن العميد البحري سانها كلوسيه، رئيس الأركان العامة للقوات البحرية، توفي في ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠١٦. وتجدر الإشارة إلى أن اسمه لا يزال مدرجا في قائمة الجزاءات.

٩ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٦، سافر اثنان من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة إلى خارج غينيا - بيساو<sup>(١)</sup>؛ بيد أنهما أُعيدا إلى غينيا - بيساو في كلتا الحالتين. وهذا ما يمثل علامة إيجابية على أن الدول الأعضاء تتحلى بالليقظة في إنفاذ جزاءات الأمم المتحدة. وقد كشف التقييم أيضا أنه لا يزال هناك بعض سوء التفاهم فيما يتعلق بنطاق القيود المفروضة بموجب حظر السفر. ومن المهم الإشارة

(١) سافر اللواء إبراهيم غامارا (GBi.001) واللواء مامادو توري (GBi.011)، في ١٠ شباط/فبراير و٣ نيسان/أبريل على التوالي، من غينيا - بيساو إلى مطار سيدار سنغور الدولي في دكار، إلا أن السلطات السنغالية أعادتهما.

إلى أنه يجوز للجنة أن توافق على السفر الذي تبرره دواع إنسانية على أساس كل حالة على حدة(انظر القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، الفقرة ٥). ومنذ تقريره السابق، لم تطلب اللجنة أي طلب للاستثناء من حظر السفر.

١٠ - بيد أن أثر الجزاءات في غينيا - بيساو، كما ذكر في تقاريره السابقة، قد تجاوز القيود المفروضة على حظر السفر بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وقد اتفق جميع المحاورين على أن الجزاءات كان لها أثر إيجابي في ردع تدخل القوات المسلحة المباشر في الشؤون السياسية. وتم في الوقت نفسه، توجيه دعوات عديدة إلى إمكانية تطبيق الجزاءات على الأفراد المسؤولين عن التحريض على زعزعة الاستقرار السياسي داخل البلد، بمن فيهم المدنيون، والسياسيون بوجه خاص.

## رابعا - التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو

١١ - ولا يزال البلد يواجه قدرا كبيرا من عدم اليقين السياسي والمؤسسي. ويتجلى هذا المأزق في عدم قيام الجمعية الوطنية بعقد جلسات عامة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وعجز أربع حكومات متتالية عن اعتماد برنامج عملها والميزانية الوطنية. وساهم الاستقطاب بين أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين في زيادة التوترات السياسية والاجتماعية، وأدى مرارا إلى تكهنات بشأن تزايد احتمال تدخل الجيش في الشؤون السياسية.

١٢ - وفي ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٦، قام وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برئاسة رئيس غينيا، ألفا كوندي، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لغينيا - بيساو، بزيارة إلى بيساو. وأجرى الوفد مشاورات مع أصحاب المصلحة السياسيين الوطنيين، بمن فيهم الرئيس خوسيه ماريو فاز، ورئيس الجمعية الوطنية، سيربانو كاساما، ورئيس الوزراء، باسيرو ديا، وممثلو الأحزاب الخمسة التي لها مقاعد برلمانية، ومجموعة البرلمانيين الـ ١٥ (مجموعة الـ ١٥) الذين طردوا من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي. واتفق أصحاب المصلحة الوطنيون على وضع خارطة طريق من ست نقاط لإنهاء الأزمة السياسية، تشمل إجراء حوار وطني شامل للمائدة المستديرة، وتشكيل حكومة جامعة لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية قبل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، وإنشاء آلية للرصد والمتابعة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتنفيذ إصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن، و"إنهاء التدريجي" لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في غضون ستة أشهر من تشكيل وحدة وطنية تضطلع بالولاية التي أوكلت إليها، وهي حماية مؤسسات الدولة.

١٣ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول / أكتوبر، عقد وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين في كوناكري، ركزت على تنفيذ العنصرين الأولين من خارطة الطريق وهما: تعيين رئيس وزراء توافقي وحكومة جامعة، وإجراء حوار وطني شامل للجميع حول إجراء إصلاحات دستورية حاسمة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقع أصحاب المصلحة السياسيون اتفاق كوناكري، الذي ينص على تعيين رئيس وزراء توافقي يتمتع بثقة الرئيس؛ وتشكيل حكومة جامعة لتنفيذ برنامج للإصلاحات ينبثق عن حوار وطني للمائدة المستديرة يعقد في غضون ٣٠ يوما من تعيين رئيس الوزراء؛ ووضع واعتماد ميثاق للاستقرار يتضمن أحكاما بشأن

الإصلاح الدستوري تهدف إلى إقامة علاقات مستقرة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإجراء إصلاحات انتخابية لتنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية في عام ٢٠١٨ و سن قانون جديد للأحزاب السياسية يتضمن أحكاماً للتمويل العام للأحزاب السياسية، وإصلاح قطاع الدفاع والأمن والعدالة، والبدء في تنفيذ برنامج إنمائي؛ وإعادة مجموعة الـ ١٥ الذين طردوا من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي إلى الحزب، دون قيد أو شرط، وفقاً لقرارات الحزب. وشمل الاتفاق أيضاً تقديم الدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ اتفاق الاستقرار وإنشاء إطار للرصد والتقييم تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة استقرار العملية برمتها.

١٤ - إلا أنه منذ ذلك الحين، استمرت الاختلافات بين أصحاب المصلحة السياسيين فيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس بإقالة حكومة رئيس الوزراء، السيد ديا، على أساس أنها لم تتمكن من الحصول على موافقة الجمعية الوطنية على برنامج عملها وعلى الميزانية الوطنية. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام بتعيين السيد أومارو سيسوكو إمالو رئيساً للوزراء. ولم يكن السيد إمالو، الذي كان من بين المرشحين الثلاثة الذين قدمهم الرئيس للأحزاب السياسية البرلمانية خلال محادثات كوناكري في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لكي تختار منهم، المرشح الذي اختاره الحزب الأفريقي الحاكم لاستقلال غينيا وكابو فيردي، وهو شرط مسبق أساسي لحل المأزق. وكانت ردود أفعال أصحاب المصلحة الوطنيين على هذا التعيين وفقاً للمواقف التي اتخذوها بعد توقيع اتفاق كوناكري. وادعى الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي أن الرئيس قد نقض الاتفاق من خلال هذا التعيين، بينما أعلن حزب التجديد الاجتماعي أنه يوافق على التعيين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوماً بتعيين أعضاء الحكومة. ومن بين الأحزاب الخمسة الممثلة في الجمعية الوطنية، كان حزب التجديد الاجتماعي وحده هو الذي انضم إلى الحكومة الجديدة.

١٥ - وبالنظر إلى عدم قيام الرئيس بتعيين رئيس وزراء توافقي، قامت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في البيان الختامي الذي صدر في أعقاب دورتها العادية الخمسين المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بحث الرئيس على الامتثال لأحكام الاتفاق وناشدت جميع الأطراف أن تحترم مبادئ الاتفاق وأن تمثل لها بدقة. كما أصدرت الهيئة إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمراً بسحب بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو بحلول نهاية ولايتها الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ابتداء من نيسان / أبريل ٢٠١٧.

١٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، رفضت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية مرة أخرى، بأغلبية أصوات أعضائها من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، تحديد موعد لعقد دورة عادية بشأن برنامج عمل الحكومة الجديدة. وقد رفضت اللجنة الدائمة، في محضر مداواتها الصادر عقب الجلسة مباشرة، جدول مناقشة البرنامج على أساس أنه مقدم من حكومة لا تمثل لاتفاق كوناكري

١٧ - وقد عم التوتر السياسي في العاصمة إلى المناطق، بمحذوث العديد من الجهات بين مؤيدي مجموعة الـ ١٥ والتيار العام للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي. وفي ٥ آذار/مارس، عاد زعيم الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، رئيس الوزراء السابق دومينغوس سيمويس بيريرا، إلى بيساو، بعد أن أمضى أكثر من شهر خارج البلد، وسط حشد كبير للشرطة. وتجمع الآلاف من المؤيدين، بالإضافة إلى أعضاء منتدى الأحزاب الديمقراطية للحوار السياسي، في المطار للترحيب به،

في أعقاب ادعاءات مستمرة باحتمال إلقاء القبض عليه لدى وصوله. وقد غادر زعيم الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي من المطار، برفقة عناصر من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو.

١٨ - كما ازداد عدد المظاهرات والمظاهرات المضادة التي حشدتها أصحاب المصلحة السياسيون. ففي ٩ آذار/مارس، دُكر أن حركة أطلق عليها اسم "المواطن" حشدت عددا من المتظاهرين يتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص أمام الجمعية الوطنية، بمن فيهم بعض أعضاء الحكومة وحزب التجديد الاجتماعي ومجموعة الـ ١٥. وطالب المتظاهرون باستئناف أنشطة الجمعية الوطنية وهتفوا بشعارات تأييدا للرئيس والحكومة. وخلال اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في ٩ آذار/مارس أيضا، أعرب رئيس الجمعية الوطنية، عن شكره لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو على مساعدتهما التي قال إنها حالت دون قيام المتظاهرين بنهب مباني الجمعية الوطنية ومقر إقامته. وفي ١١ آذار/مارس، دُكر أن حركة المواطنين الواعين والمنشقين قامت بحشد عدد يتراوح من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ مشارك، في مسيرة من المطار الوطني إلى وسط المدينة، وهم يهتفون بشعارات تدعو إلى استقالة الرئيس. وعلى الرغم من أن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي لم يعرب عن تأييده العلني للمسيرة، فقد شارك فيها العديد من المؤيدين والبرلمانيين من الحزب. وفي ٢٧ أيار/مايو، أسفرت مظاهرة نظمتها منظمة حركة المواطنين الواعين والمنشقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني عن مواجهات بين أفراد إنفاذ القوانين والمتظاهرين، تم على إثرها نقل ١٨ شخصا، بمن فيهم المتظاهرون وموظفو إنفاذ القوانين، إلى المستشفى.

١٩ - وفي ٢٣ نيسان / أبريل، وفي أعقاب المشاورات التي أجريت في كوناكري مع رئيس غينيا، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وصلت إلى بيساو بعثة وزارية لتقييم ومتابعة اتفاق كوناكري، بدعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، لإجراء محادثات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وأكدت الأطراف مرة أخرى التزامها بتنفيذ اتفاق كوناكري، في حين أعرب أصحاب المصلحة الوطنيون في المجتمع السياسي والمجتمع المدني عن استيائهم من الإعلان عن انسحاب بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، خشية أن يؤدي ذلك إلى أثر ضار على الأمن والاستقرار في البلد. ونظرا لعدم تنفيذ أي جانب من جوانب الاتفاق، فقد أصدرت البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبل مغادرتها بيساو في ٢٤ نيسان/أبريل، بلاغا ختاميا أوصت فيه بقيام جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي بفرض جزاءات ذات صلة على من يعيق التنفيذ السلس لاتفاق كوناكري من أفراد وجماعات وكيانات، إلى جانب المتعاونين الوثيقين معهم، في حالة عدم الامتثال للاتفاق أو عدم اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذه في غضون ٣٠ يوما.

٢٠ - وفي ٣٠ أيار / مايو، قامت لجنة الوساطة النسائية، وهي مجموعة منشأة حديثا من المنظمات النسائية، بإصدار بيان صحفي، ناشدت فيه الأحزاب السياسية الدخول في حوار بناء من أجل حل النزاعات، وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يظل متيقظا وأن يعمل على تنشيط الآليات ذات الصلة من أجل تجنب حدوث عواقب غير مقصودة. وقد اجتمع أعضاء هذه لجنة الوساطة النسائية مع القادة

السياسيين الرئيسيين، كان من بينهم الرئيس ورئيس البرلمان وقادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي وقادة حزب التجديد الاجتماعي ومجموعة ال ١٥ .

٢١ - وقد أحاطت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا علما، في أعقاب دورتها العادية الحادية والخمسين التي عقدت في ٤ حزيران/يونيه في مونروفيا، بالتقييم الذي أجرته البعثة الوزارية بعد زيارتها إلى بيساو في نيسان/أبريل، وباستعداد جميع أصحاب المصلحة إلى إجراء محادثات مباشرة من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري. وقام رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببحث جميع أصحاب المصلحة على الاحترام الكامل والامتثال التام لمبادئ الاتفاق. كما قرروا تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو لمدة ثلاثة أشهر لإتاحة الفرصة لتنفيذ الاتفاق من جانب أصحاب المصلحة السياسيين تنفيذًا كاملاً كما أكدوا عزمهم على وضع جزاءات محددة الهدف، إذا لزم الأمر، على جميع الذين يعوقون التنفيذ السلس للاتفاق.

٢٢ - وفي الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، عقد الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي أول مؤتمر وطني له في بيساو، ضم نحو ٦٠٠ مندوب من جميع أنحاء البلد. وفي الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها زعيم الحزب، ذكر أن الرئيس يعرض البلد للخطر من خلال الحفاظ على حكومة غير دستورية. وتم اختتام المؤتمر باعتماد عدة توصيات منها ضرورة إجراء إصلاح دستوري لتوضيح توازن السلطات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، مع الإبقاء في الوقت نفسه على النظام شبه الرئاسي؛ والحاجة إلى إصلاح التشريعات المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية؛ وإجراء إصلاحات داخلية لزيادة تمثيل المرأة والشباب داخل الحزب، وضرورة تقليل تكرار حدوث نزاعات داخلية إلى أدنى حد ممكن. كما أوصى المؤتمر بأن يكون لرئيس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي دور في اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكرر الدعوة التي وجهها منتدى الأحزاب الديمقراطية للحوار السياسي للرئيس لتعيين أوغوستو أوليفيس رئيسا توفيقيا للوزراء في إطار اتفاق كوناكري. وقد جرى المؤتمر في خضم التوتر الذي يتعلق بقيام فصيل من مجموعة ال ١٥، باتهام قيادة الحزب باستبعاد جميع مؤيدي مجموعة ال ١٥. وقد قامت الشرطة بمنع بعض المتعاطفين الشباب مع مجموعة ال ١٥ من تعطيل الاجتماع في اليوم الأول من المؤتمر. وشارك في هذا الحدث رئيس الوزراء السابق السيد ديا الذي كان يشغل منصب النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي قبل الأزمة السياسية.

٢٣ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اجتمع الرئيس مع الزعماء الدينيين بمناسبة نهاية شهر رمضان. وفي البيان الذي أدلى به في الاجتماع، دعا إلى تحقيق الوحدة بين أبناء غينيا - بيساو، وأكد أنه يتعين على الأطراف الوطنية المعنية بذل قصارى جهدهم للتغلب على التحديات التي يواجهها بلدهم خلال ال ٩٠ يوما القادمة. ودعا الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي على وجه التحديد، وحزب التجديد الاجتماعي ومجموعة ال ١٥ للتوصل إلى اتفاق وتيسير اعتماد برنامج عمل الحكومة والميزانية الوطنية، وأضاف أنه إذا لم تتمكن الأطراف الوطنية من التوصل إلى اتفاق، فإنه سيعيد السلطة لشعب غينيا - بيساو بإجراء انتخابات مبكرة. وفي اليوم التالي، كرر قائد الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي تأكيد الحاجة إلى احترام اتفاق كوناكري وبدء تنفيذه، معربا عن استيائه من أن الرئيس قد استغرق وقتا طويلا للنظر في إمكانية إجراء انتخابات مبكرة كطريق للخروج من المأزق. ودعا نونو

ناييام زعيم الجمعية الشعبية المتحدة للحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، الذي حصل على المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة. كما اقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية للتحضير للانتخابات وإجراء مراجعة مسبقة للدستور وقانون الانتخابات.

٢٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أعلن وزير التواصل الاجتماعي في غينيا - بيساو تعليق أنشطة ثلاث وسائل إعلامية برتغالية في غينيا - بيساو، وهي إذاعة التلفزيون في البرتغال، وراديو ديفوساو دي بورتوغال، ووكالة لوسا، محتجا بانتهاء اتفاق التعاون بين لشبونة وبيساو. وأزيلت وكالة لوسا في وقت لاحق من قائمة وسائل الإعلام المعلقة. وقد أُدين القرار على نطاق واسع على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك حكومة البرتغال والاتحاد الأوروبي، مما دفع الوزير إلى أن يوضح في ١ تموز/يوليه أن المسألة تقنية وليست سياسية.

٢٥ - وفي ٧ تموز/يوليه، اجتمع الرئيس بشكل منفصل مع رئيس الجمعية الوطنية ورئيس المحكمة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في ١٠ تموز/يوليه، اجتماعات ثنائية مع زعماء الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، وحزب التجديد الاجتماعي ومجموعة الـ ١٥. وانضمت إليه في كل هذه الاجتماعات فرانسيسكا فاز، منسقة لجنة الوساطة النسائية. وذكُر أن الاجتماعات تناولت سيناريو حل الجمعية الوطنية، وولاية اللجنة الانتخابية، وتعيين رئيس وزراء توافقي، واحتمالات الموافقة على البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء الذي يدعمه الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، وإعادة إدماج مجموعة الـ ١٥ في الحزب، واحتمال تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة.

٢٦ - وعلى الرغم من استمرار المأزق السياسي وتكرار حدوث حركات الاحتجاج، فإن من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧. غير أنه، كما ورد في تقريرنا السابقين (S/2015/619)، و (S/2016/720)، فإن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غينيا - بيساو لا تزال دون علاج، وقد أدى الشلل السياسي الحالي إلى عكس التقدم المحرز بعد الانتخابات العامة الناجحة في عام ٢٠١٤. ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي، يصبح تنفيذ الإصلاحات الرئيسية أكثر إلحاحا.

## خامسا - التوصيات بشأن مواصلة جزاءات الأمم المتحدة

٢٧ - لا تزال حالة الشلل السياسي التي طال أمدها داخل غينيا - بيساو على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية تبرز هشاشة مؤسسات الدولة، وعدم نجاح الحوار السياسي. وحتى الآن، لا تزال الحالة الأمنية مستقرة، ولم تتحول التوترات إلى العنف، ولا يتدخل الجيش في المنازعات السياسية، وتحظى حقوق الإنسان على ما يبدو بالاحترام عموما، والنظام الدستوري ليس مهددا بشدة. بيد أنني أعتقد بأن من المهم التأكيد على أن الحالة الراهنة ليست مستدامة، مما يبرز الحاجة الملحة لإيجاد حل للمأزق السياسي.

٢٨ - ولا تزال التوصيات المتعلقة بمواصلة جزاءات الأمم المتحدة الواردة في تقريرنا السابق (S/2016/720) سارية ووثيقة الصلة بالحالة السياسية المتدهورة في غينيا - بيساو. وربما يود مجلس الأمن الإبقاء على المعايير الحالية للإدراج في القائمة وتوجيه رسالة واضحة إلى جميع مواطني غينيا -

بيساو مفادها أن نظام الجزاءات ينطبق على جميع المعطلين، أيا كان انتماءؤهم السياسي أو المؤسسي، وأن المجلس مستعد للنظر في زيادة تعزيز تدابير الجزاءات وإدراج أفراد آخرين، حسب وعند الاقتضاء. ويمكن أن ينظر المجلس أيضا في إنشاء فريق خبراء لتعميق القاعدة المعرفية للجنة حتى تتمكن من زيادة الوعي بنظام الجزاءات داخل البلد، وتحديد الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير الإدراج في التدابير المحددة المستهدفين.

٢٩ - ويرز الدور الحالي الذي قيل إن الجيش يضطلع به، ولا سيما الأفراد المدرجون في القائمة، أهمية قيام مجلس الأمن ولجنته باستعراض قائمة الجزاءات. وإني أوصي اللجنة بأن تقوم بتحديث قائمة الجزاءات لكي تضع في اعتبارها المعلومات الواردة بشأن وفاة سانها كلوسيه.

٣٠ - وكانت الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة إلى بيساو بمثابة إشارة قوية على التزام المجلس لشعب غينيا - بيساو. كما اعتُبرت دليلا على تصميم المجلس على النظر في الجزاءات المستهدفة بالاقتران مع الصكوك الأخرى التي تستند إلى الميثاق لحل المأزق السياسي في البلد بالطرق السلمية. ويوصى أيضا بمواصلة مشاركة اللجنة مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فضلا عن الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.